

منه فان قلت فما فائدة ذكره اذا كان هو والصغير سوا قلنا فانما يتعلق الخبر  
 بالقطره من اللبن او المصه الواحد الذي لا يفتقر من جوع ولا تفتقر من جوع ولا تفتقر من جوع  
 وقوله صلى الله عليه وسلم لا يرضع الامان في الجولين وكان في الثدي في الفم ليس  
 من قوله صلى الله عليه وسلم لا يرضع الامان في النسبية وانما الرضا والنسبية ولم يمنع ذلك التمييز  
 الفضل الا لادله الداله عليه وكذا هذا ما جاء في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة  
 كلها حتى يتبعها في بصر بعضها ببعض ولا يرضعها بعض بل يرضعها بعض  
 على وجه قالوا وما يدع ذلك ان عايشه ام المؤمنين واقفه نسلا امه هو الذي روي  
 وهذا هو الذي روي في الرضاعة من الجماعة وروي في حديث سهله واخذت في فمها  
 عندها حديث الرضاعة من الجماعة في الحديث سهله لا ذهبت اليه وتركت  
 حديثا واجهها به رسول الله صلى الله عليه وسلم وتغير وجهه وكره الرجل الذي يرضع  
 وقال في حديث قالوا وقد صرح عنها انها كانت تدخ عليها اللبن اذا رضعته في حال  
 اخت من اخواتها الرضاع المحرم ونحن نشهد بشهادته الله ونقطع قطعنا لانه  
 ان لم يرضع لم يترك تمييز سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه في حلاله  
 ولم يرضع الله تعالى ليعمد العكر بدل الصد بيقه بنت الصد في البراه من فوق سنن  
 وقد عصم الله تعالى في الجنان الكرم والحمل المنيح والشرب والرفيع في عصمه  
 اعظم صيانته وتولي صيانته وحياته والذبح عنده بنفسه ووجبه وكلامه قال  
 فتمن نوقر ونقطع ونبت الشماوه لله ان فعل عايشه هو الحوزان رضاع النبي  
 يقع به من الخبر والمجرب ما يقع برضاع الصغير وتلقينا امنا فقه نسبا  
 الامه على الاطلاق وقد كانت تناظر ولد للنساء صلى الله عليه وسلم ولا يجنبها بغير  
 ما احدها على نسبا للرضاعة ويقلنا في دلالة مدله في عمر نبينا واعلم ان  
 على الاطلاق حين كان خليفه ومدهب اللبث برسع الذي سمى له الشايع  
 بانها كانت امة من الانا انه ضيعه اصحابه ومده عطارا في رباح ذكره  
 الراوي عن ابن جرح عنده وذكر ما لا غير الزهرى انه سباع رضاع النبي  
 بحيث سمى له بنت سهما في قصة سالم مولاه في حديثه واما عبد الرزاق  
 واخبر في ابن جرح في الخبر في عبد البرم لم يسم اسم الرضا بل الجهد في الاستحسان

سالم على رطل معا لرد ذلك في تزوج امرأة قد سقت من لبنها وانما كبر تدان  
 به فقال علي بن ابي طالب في رواه في هذه المسئلة وتلك خصوصنا لاسم عنده  
 صحه وصراحه فالواو اصل واحد في حديث ام سلمة في روضة المحرم من  
 الرضاع الا ما فتوا المعاصم والتدي وكان في الفم في الرضاع فاما صرحه لو كان نسبا  
 من العاهل الا في حديث منقطع لانه من رواية فاطمة بنت عبد الله  
 في حديث من رواه في انها كانت ترضع من زوجها في حياضها في حياضها في حياضها  
 وسنة ستين ومولده فاطمة سنة ثمان وعشرين واثنا عشر سنة تسع وخمسين  
 وطلبه صغيره لم يبلغها فدفن في حياضها ولم يرضع من حاله ابيها شيئا  
 ويحيى ما سمعها من حديثها اسما له في الواو وانما نظر العاهل لنفسه في هذا  
 العوار وان يرضع ويمن مولد من مد الرضاع المحرم خمسة وعشرين شهرا  
 اربعة وعشرين رزاقا وسبعة وعشرين رزاقا ولا يشهر من الرضا في اولها  
 كماله ولا سنة رسول الله ولا قول الجهد من الصحابة من مصر ما يرضع في هذا  
 اذ لم يظا بغير في هذه المسئلة ولعل الواقف عليها لم يرضع في هذا القول  
 هذا الحد وانما ليس يرضع في صحابه قد روي عن ابن عباس في ما جالس بها العالم  
 النصف مجلس الحكم من حديث المشايعين وانصاف بينهما بالحج والسائر في التقليد في اول  
 واختلفوا في العاهل من الجولين في حديث سهله هذا على ما روي في حديثه في ان  
 في المسئلة كبر منهم ولما توالى الفسخ في حجة سوى الدعوى فانهم اذ علموا ان الرضا  
 العلوم النسخية ومنه لا الاحاديث ولو قيل لصحاح هذا القول عليهم الدعوى وادعوا  
 نسبا للاحاديد في حديث سهله لكانت نظير دعواه وما قوله انها كانت في الجهد  
 خبر من قوله تعالى في دعواه ما بهم ورواية ابن عباس وانهم يرضع من الجهد من  
 جرحا وهذا انها لم يرضعها اسماء بنت عميس صلى الله عليه وسلم لم يرضع منها في اول  
 العشر من حديثها وسائر الصحابة البار في نسبا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرضع  
 احد منهم الا في غير هذا عايشه بنت ابي بكر في حديثه في حياضها في حياضها  
 وعدم الحوا غير به الشايع في نفسها وقت هذا وهذا في حديث شواه  
 نسبا كانت عايشه قد خذت به وتركها في حياضها في حياضها في حياضها

